

حلول إنقاذ الصحافة البريطانية عليها أن تشمل ما بعد كورونا

ارتفاع نسب متابعة وسائل الإعلام فسحة أمل بسيطة لا تغني عن مساعدة الحكومات



الأمن المالي ضمان لاستمرار مؤسسات الإعلام

التفكير بهذه الخطوة، إذ بدأت هذه الدول بسنّ قوانين لإجبار عمالقة الإنترنت غوغل وفيسبوك على الدفع مقابل المحتوى الذي يستمره على منصاتها. وفي خضم هذه الأزمة، قد تعاود الحكومة البريطانية النظر بشأن تمويل "بي.بي.سي" الذي كان من المقرر أن يخضع لمراجعة اعتباراً من 2022. فحتى قبل أزمة كورونا، قالت "بي.بي.سي" أنها مرغمة على توفير 80 مليون جنيه (95 مليون يورو) بحلول 2022، وعليها التعويض عن إلغاء إيرادات التلفزيون لمن تزيد أعمارهم عن 75 سنة اعتباراً من يونيو. ورسوم التلفزيون (154.50 جنيه أي 178 يورو) هي المصدر الرئيسي لإيراداتها.

جنيهه إسترليني (618 مليون دولار) سنوياً، حسبما أفاد الأمين العام المساعد للقناة سيموس دولي. وأشار دولي إلى أن زيادة هذه النسبة بواقع ثلاثة أضعاف من شأنه ضخ مبالغ مالية فورية كبيرة في قطاع تتسائل إيراداته الإعلامية باستمرار من جانب عمالقة القطاع الرقمي. وأكد أن "الوقوف متفرجين ليس خياراً"، لافتاً إلى أن أزمة الوباء تشكل فرصة للتحرك قبل أن تجد أجزاء من المملكة المتحدة نفسها محرومة من مؤسساتها الإعلامية الإقليمية التي تقوم من بين أدوارها الكثيرة بمراقبة السلطات المحلية. وربما شجعت الدول الأخرى مثل فرنسا وأستراليا، البريطانيين على

واعتبر ميتشيسون أن الصحافة تحتاج إلى "مساعداً" وأيضاً إلى تغيير في قواعد أنظمة التعويض المحددة من الحكومة البريطانية منذ بدء أزمة فيروس كورونا. ويهدف ذلك إلى السماح للصحافيين وهم "عاملون رئيسيون" بمواصلة العمل من دون خطر فقدان الوظيفة عندما لا تعود مؤسساتهم قادرة على دفع مستحقاتهم. ولجمع الأموال اللازمة لدعم وسائل الإعلام على المدى الطويل، تدعو النقابة الوطنية للصحافيين الحكومة إلى زيادة قيمة الضريبة الجديدة على عمالقة المجال الرقمي والتي بدأ العمل فيها في الأول من أبريل الجاري. ومن شأن هذه الضريبة البالغة نسبتها 2 في المئة توفير 500 مليون

رغم الجهود والاستراتيجيات المستقبلية لإعادة تركيز أنشطة غرف التحرير. ويقول الكاتب الحالي عن شؤون الإعلام في صحيفة ذي غارديان إن الفترة التي ستلي الوباء "ستشكل على الأرجح المرحلة الأخيرة من التراجع الطويل للصحف الورقية". ومن دون مساعدة "قورية" من الحكومة، ستضطر مؤسسات صحافية عدة إلى الإغلاق بحسب جيمس ميتشيسون، رئيس تحرير صحيفة بوركشر بوست المحلية في شمال إنجلترا. وقال في تصريحات أدلى بها أخيراً لصحيفة صنداي تايمز إن "التدابير التي اتخذناها لتقليص التكاليف لا تعوض تراجع إيراداتنا الإعلامية".

تتوقع بعض المؤسسات الإعلامية في بريطانيا خسائر كبيرة رغم الإجراءات القاسية التي اتخذتها بتقليص رواتب موظفيها والعمل لساعات أقل، مع الحديث عن عمليات دمج مرتقبة أو التوجه إلى الإقفال الكامل، بسبب تراجع المبيعات للإصدارات الورقية وتدهور سوق الإعلانات، فيما تتصاعد الدعوات إلى إجبار عمالقة الإنترنت على الدفع مقابل المحتوى.

في لندن - تخشى وسائل الإعلام وقوع أزمة جديدة تضرب الصحافة في المملكة المتحدة، بسبب تأثيرات كورونا على القطاع، وتدعو بعضها الدولة إلى الضغط على عمالقة التكنولوجيا الرقمية لتقديم دعم مالي، لأن هذه الأزمة لن تتوقف بانتهاج الجائحة، إذ تحتاج إلى مساعدة طويلة المدى. وسجلت المؤسسات الإعلامية البارزة مثل "بي.بي.سي" ارتفاعاً كبيراً في نسبة متابعتها في ظل الحاجة المتزايدة إلى معلومات من مصادر موثوقة بها وسط سيل الأنباء الكاذبة التي تسري منذ بدء الأزمة الصحية، لكن "بي.بي.سي" ليست الوحيدة التي حققت هذا الارتفاع، إذ حتى في الدول النامية ومنها العالم العربي شهدت الإعلام الحكومي والرسمي ارتفاعاً ملحوظاً بعدد المشاهدين نظراً إلى أنه المصدر الأساسي للحصول على المعلومات الموثوقة بشأن تطورات الأوضاع الصحية في الدول التي يتبع لها.

انتشار الأخبار الكاذبة أعاد الجمهور إلى وسائل الإعلام البارزة حتى في العالم العربي، لكن المشكلة انخفاض الإعلانات

يضاف إلى ذلك أن هذا النمو وهذه الشعبية المتزايدة لا يعينان ارتفاعاً في الإيرادات وتحسين الأوضاع المالية، فالمعلنون أنفسهم يشهدون أزمة لا تقل خطورة عن وسائل الإعلام، ويلتزمون بتخفيض نفقاتهم إلى أدنى حد ممكن، لذلك لن يكون الإنفاق على الإعلانات أولوية بالنسبة لهم مهما بلغت شعبية وسائل الإعلام وارتفع عدد المشاهدين أو القراء. وبحسب مدير "مجموعة رؤساء التحرير" إيان موراي، فإن ما يحصل

قمع الصحافيين أضعاف فرصة احتواء الوباء في الصين

وقال عمدة ووهان تشو شيان وانغ في وقت لاحق إنه يدرك أن الجمهور "غير راض عن الكشف عن المعلومات حول الفيروس". من جانبه، انتقد المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية، تقرير "مراسلون بلا حدود"، معتبراً أن "المنظمة دائماً ما تورد تقارير غير دقيقة عن بلاده، مشدداً في الوقت ذاته "على أن التقرير لا يستحق قيام بكين بالرد عليه"، وفق تعبيره.

الإفصاح عن المعلومات بشأن كورونا في أسرع وقت كان سيسمح لبقية العالم بالتعامل بجدية أكبر مع الوباء

وكان مكتب مراسلون بلا حدود، انتقد استغلال بعض الدول وعلى رأسها الصين جائحة كورونا لتزويد من الإجراءات القمعية على حرية الصحافة، مع الإشارة إلى أن بكين تحتل المرتبة الـ177 على لائحة مؤشرات حرية التعبير والصحافة في العالم. وانتقدت "مراسلون بلا حدود" الرئيس المصري فيكتور أوربان لسنّ قوانين جديدة لمراقبة الصحافيين في أعقاب أزمة كورونا، وأشارت إلى الرئيس الأميركي دونالد ترامب والبرازيلي جايير بولسونارو لمحاولتهما "تشويه سمعة الإعلام وتشجيع كراهية الصحافيين" في كل من بلديهما.

لندن - ألقى منظمة "مراسلون بلا حدود" باللوم على الصين بسبب الرقابة المشددة على الصحافيين والتي حالت دون تجنّب الوباء العالمي أو تقليل انتشاره، وأشارت إلى فرصة ضائعة للتحذير من خطورة تفشي المرض في أيامه الأولى بالصين. وقالت ربيكا فنسننت مديرة مكتب مراسلون بلا حدود في المملكة المتحدة "لو كانت هناك صحافة حرة في الصين، لو لم يتم إسكات المراسلين، لكان من الممكن منع الفيروس من التحول إلى جائحة". وأضافت فينسننت أن "الإفصاح عن المعلومات في أسرع وقت ممكن كان سيسمح لبقية العالم بالتصرف في وقت أبكر مما تم وربما بجدية أكبر". وتابعت "إن نتائج (خفق حرية الإعلام) قاتلة في الواقع". وأوضحت المنظمة وفق ما ذكرت شبكة "سي إن إن بيزنس" أنه كان بالإمكان للصحافة في الصين أن تسلط الضوء بشكل عميق على "حجم" تفشي الجائحة في الأيام الأولى من انتشار كورونا في مدينة ووهان الصينية. وأشارت إلى "أنه في بعض الأحيان يمكن التحدث عن حرية الصحافة وأهميتها بطريقة نظرية، إلا أن انتشار الوباء يظهر مدى أهمية حرية الصحافة على صحة وحياة البشر". وقلل سياسيو الحزب الشيوعي الصيني الحاكم في البلاد، من خطورة الفيروس في الأسابيع الأولى من تفشي الجائحة، في الوقت الذي عملت فيه قوات الأمن على قمع أي أخبار أو أبناء تتحدث عن انتشار الوباء، بحجة أنها شائعات أو أخبار كاذبة.

نتفلكس تكسب 16 مليون مشترك في الحجر المنزلي فكيف تحافظ عليهم

وتتوقع نتفلكس انخفاضاً في عدد المشاهدين ونسبة الاشتراكات مع تراجع المخاوف جراء فايروس كورونا وتمكن الأشخاص التحرك بحرية أكبر.

التحدي الرئيسي الذي يواجه نتفلكس وغيرها من خدمات البث التدفقي الاحتفاظ بالمشتركين بعد انتهاء فترة الإغلاق

وقالت الشركة التي تتخذ من كاليفورنيا مقراً لها إن الأضرار الطويلة الأجل لفقدان الوظائف بسبب أزمة فايروس كورونا على إيرادات نتفلكس ما زالت غير واضحة. وفقدت الولايات المتحدة وحدها 22 مليون وظيفة منذ منتصف مارس الماضي. وأوضح المسؤولون التنفيذيون "في تاريخنا الذي يزيد عن 20 عاماً، لم نشهد أبداً مستقبلاً أكثر غموضاً". وتراقبت أسعار الأسهم صعوداً وهبوطاً ضمن هامش ضيق في تداولات ما بعد إقفال البورصة، وإثر إعلان نتائج عائدات الشركة وأرباحها. وصحيح أن أزمة فايروس كورونا عززت عدد المشتركين، لكن في الوقت نفسه خفض ارتفاع سعر الدولار الأرباح. وشرح إيريك هاغستروم "ستواجه نتفلكس في البيئة الاقتصادية الجديدة صعباً"، مضيفاً "لكن الميزات التي خصصها المستهلكون للترفيه عن

ارتفع عدد المشتركين بمقدار 15.7 مليون مشترك عن الربع السابق ليبلغ عددهم الإجمالي حوالي 183 مليوناً، وفقاً لأرقام الشركة. وتبقى قواعد الحجر المنزلي الصارمة المليارات من الناس في بوتهم في محاولة للحد من تفشي المرض، الأمر الذي يجعل الجمهور يلجأ إلى عمالقة الترفيه في سوق البث التدفقي. وقال المسؤولون التنفيذيون في نتفلكس في رسالة موجهة إلى المستثمرين "نحن ندرنا تماماً أننا محظوظون لأن لدينا خدمة ذات معنى أكبر للأشخاص المحصورين في المنزل". وأضافوا "مثل خدمات الترفيه المنزلي الأخرى، نحن نرى نسب مشاهدة أعلى مؤقتاً ونمواً متزايداً في الاشتراكات".



إنتاجات جديدة لمواكبة الطلب المتزايد